الأمم المتحدة

A /54/15 (Part V) (Adv. Mimeo)

الجمعية العامة

Distr.: General
5 November 1999
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والأربعين*

(جنيف، ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

* هذه نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والأربعين المعقودة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وستصدر بصورتها النهائية، إلى جانب تقارير الدورات التنفيذية التاسعة عشر والعشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين، بوصفها من (A/54/15/Rev.1).

101199 101199 99-33440 (A)
9933440

المحتويات

مقدمة ٤

أولاً- الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله ٤

ألف- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: التجارة والنمو والتمويل الخارجي في البلدان النامية (البند ٣ من جدول الأعمال) ٤

موجز الرئيس ٤

باء- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً واستعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نمواً (البند ٤ من جدول الأعمال) ٦

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٥٧ (د-٤٦) ٦

جيم- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الهياكل الأساسية للنقل، والتجارة والقدرة التنافسية في أفريقيا (البند ٥ من جدول الأعمال) ٨

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٥٨(د-٤٦) ٨

دال- الإجراءات التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية الأخرى ١٠

١- العملية التحضيرية للدورة العاشرة للمؤتمر: إنشاء اللجنة الجامعة (البند ٢ من جدول الأعمال) ١٠

٢- أنشطة التعاون التقني (البند ٦ من جدول الأعمال) .....

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني ١٥

(ب) النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: التقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ١٥

٣- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٧ من جدول الأعمال) ١٦

(أ) إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ١٦

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثاني والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ١٦

٤- مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)..... ١٦

النتائج التي أسفرت عنها المشاورات المتعلقة باستعراض عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة..... ١٦

ثانياً- المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ١٨

ألف- افتتاح الدورة ١٨

باء- انتخاب أعضاء المكتب (البند ١(أ) من جدول الأعمال)..... ١٨

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١(ب) من جدول الأعمال)..... ١٩

دال- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ج) من جدول الأعمال)..... ٢٠

هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للمجلس (البند ١(د) من جدول الأعمال) ٢٠

واو- استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٨(أ) من جدول الأعمال)..... ٢٠

زاي- الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ٨(ب) من جدول الأعمال).... ٢٠

حاء- اعتماد التقرير (البند ١٠ من جدول الأعمال) ٢١

المرفقات

الأول- جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية..... ٢٢

الثاني- المناقشة في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٦(ب) من جدول الأعمال: التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني..... ٢٤

مقدمة

'١' عقدت الدورة السادسة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩. وخلال تلك الدورة عقد المجلس أربع جلسات عامة هي الجلسات ٩٠٥ إلى ٩٠٨.

'٢' وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أعده المقرر بصلاحية ممنوحة له من رئيس المجلس، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢(د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير، على النحو الواجب، الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثانياً).

'٣' وتتجلى في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته السادسة والأربعين، الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/46/15 (Vol.II)، جميع البيانات التي ألقيت أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

موجز الرئيس

١- تركزت المناقشات على عملية العولمة وكذلك، بشكل أكثر تحديداً، على النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تركزت بدرجة أقل، على النظام المالي العالمي. وقد كان هناك اتفاق عام على أن التقاسم المنصف لما تنطوي عليه العولمة من تكاليف وفوائد هو أمر أساسي للمحافظة على زخم التكامل العالمي. غير أن بعض المتحدثين قد شددوا على أنه ليس هناك حالياً تقاسم متكافئ لفوائد العولمة وأن بعض البلدان تواجه خطر تهميشها على نحو متزايد. كما أعربوا عن قلق إزاء فجوات الدخل المتسعة بين البلدان الغنية والفقيرة ورأوا أنه لا يمكن أن يُترك للأسواق وحدها التحكم في الاندماج في الاقتصاد العالمي. فلا الدولة ولا السوق تستطيع بذاتها توليد وتوزيع الثروة بكفاءة وإنصاف.

٢- وشدد هؤلاء المتحدثون على أن المشكلة بالنسبة لمعظم البلدان النامية ليست مشكلة العولمة بحد ذاتها ولكنها مشكلة تنظيم وإدارة العولمة. وثمة حاجة لتحسين أداء النظام المالي الدولي؛ وتعزيز دور ومشاركة البلدان النامية في إصلاح البنية المالية العالمية؛ وإزالة جوانب التنافر في النظام التجاري وأوجه تحيزه ضد البلدان النامية؛ وإتاحة حيز أكبر للبلدان النامية على صعيد استقلال سياساتها والقيام، في هذا السياق، بمراجعة بعض اتفاقات جولة أوروغواي من أجل توفير المزيد من المرونة.

٣- وقد كان هناك اتفاق واسع على أن عملية تحرير التجارة يمكن أن تعود بفوائد كبيرة على جميع البلدان؛ وأن التجارة ينبغي أن تُستخدم كأداة للتنمية؛ وأن إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق هي أمر أساسي لتحقيق هذه الغاية. كما كان هناك توافق في الآراء على الفوائد التي ينطوي عليها وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد، وبخاصة لصالح البلدان النامية. غير أنه كان هناك بعض الاختلاف حول الاتجاه الذي سيسير فيه النظام التجاري المتعدد الأطراف في المستقبل.

أولاً - الإجراء الذي اتخذه مجلس رة والتنمية بشأن البنود له

ألف - الاقتصادية ري رة والنمو والتمويل مية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

أحاط مجس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة ٩٠٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بالموجز المقدم من الرئيس للبند ٣ من جدول الأعمال.

٤- وقد شدد المتحدثون من البلدان النامية بصفة عامة على أن النظام التجاري القائم يفتقر إلى عنصر إنمائي. وفي رأيهم أنه لم يتم إحراز سوى قدر ضئيل من التقدم منذ جولة أوروغواي في المجالات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية. فقد تم اتخاذ تدابير غير تعريفية جديدة، وأسيء استخدام الأحكام المتعلقة بمكافحة الإغراق، ولم يتم تطبيق الاتفاقات الخاصة، كما أن أوجه التحيز المتأصلة قد أعاقت الصادرات ونقل التكنولوجيا. وشددوا على أهمية تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والنمو السريع في البلدان الصناعية، وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار الحماية والدعم في هذه البلدان للزراعة والصناعات غير القادرة على المنافسة، وشددوا على أن هذه القيود قد أدت إلى الحد من الفوائد التي تنطوي عليها استراتيجيات التنمية الموجهة إلى الخارج. ولذلك فإنه من الحتمي أن تضطلع البلدان المتقدمة بعمليات تكيف هيكلي بحيث تلغي الدعم والحماية اللذين توفرهما للقطاعات التي لم تعد تتمتع فيها بميزة نسبية. وينبغي أن تكون هذه المسائل في صلب الجولة التالية من المفاوضات التجارية وذلك بالنظر إلى أهميتها البالغة بالنسبة لإمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٥- وعلى النقيض من ذلك، شدد المتحدثون من البلدان المتقدمة على ما تنطوي عليه جولة أوروغواي من فوائد لصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. كما أبرزوا أهمية السياسات الملائمة والإدارة الجيدة في البلدان النامية. وفي حين أن معظم البلدان النامية توافق على دور السياسات والمؤسسات المحلية، فقد أوضحت هذه البلدان أيضاً أنه حتى البلدان التي تتوفر فيها سياسات سليمة وإدارة جيدة قد اضطرت أيضاً لمواجهة صدمات خارجية وحالات من عدم الاستقرار والاختلال.

٦- وأعرب بعض المتحدثين من البلدان النامية، في معرض إشارتهم بصفة خاصة إلى تجارب قطرية محددة، عن رأي مفاده أن النهج المتبع إزاء عملية تحرير التجارة ينبغي أن يكون نهجاً تدريجياً، ذلك لأنه يتعين استيفاء بعض الشروط المسبقة من أجل تأمين النجاح في عملية التحرير والاندماج. ورأى هؤلاء المتحدثون أن نطاق الحرية المتاح بالنسبة للسياسة المحلية في البلدان النامية قد أخذ يصبح محدوداً أكثر فأكثر، وأن عدداً متزايداً من القرارات التي تُتخذ على صعيد السياسة الاقتصادية هي قرارات تمليها التغيرات في البيئة الخارجية. ومن ثم فإن المعاملة الخاصة والمتمايزة تظل تشكل عنصراً أساسياً من عناصر النظام التجاري القائم على أساس القواعد. ويشكل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مثالاً جيداً على اتفاق يجمع بين إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق والمرونة اللازمة بحسب أوضاع البلدان. ومن جهة ثانية، ورغم تسليم المتحدثين من البلدان المتقدمة بالمشاكل التي يواجهها بعض البلدان النامية في بناء القدرات والحاجة إلى النظر في القضايا والمشاكل المحددة على أساس كل حالة على حدة، فقد أعرب هؤلاء المتحدثون عن اعتقادهم أنه من الخطأ اعتماد مفهوم عام غير محدد للمعاملة الخاصة والمتمايزة. كما أُعرب عن شكوك إزاء الأساس المنطقي الذي تستند إليه حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية.

٧- وتم التسليم عموماً بصحة الشواغل المعرب عنها إزاء السلامة البيئية لعملية التنمية، واعتبر البعض أن نقل التكنولوجيا الموآتية للبيئة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بقدر أكبر من الحرية يشكل وسيلة فعالة للتصدي لهذه المشكلة. وأعرب العديد من المتحدثين من البلدان النامية عن قلقهم إزاء استخدام المعايير البيئية من أجل إقامة حواجز جديدة أمام صادرات البلدان النامية.

٨- وأُشير إلى أن الترتيبات التجارية الإقليمية، من قبيل ترتيب السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، تمثل أدوات مفيدة لتعزيز النمو والتنمية في البلدان النامية كما تمثل استجابة ملائمة لتحدي العولمة. كما أشار بعض المتحدثين إلى فوائد أخرى محتملة لزيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٩- وفيما يتعلق بمسألة التمويل من أجل التنمية، شدد العديد من المشتركين من البلدان النامية على الحاجة إلى

تخفيف أعباء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أنه أُوضح أيضاً أن النمو القائم على أساس المساعدة الإنمائية الرسمية هو نمو غير قابل للاستدامة. ولاحظ عدة متحدثين أن الحاجة إلى التنظيم والعمل التدريجي هي أكبر بكثير في حالة التحرير المالي منها في حالة تحرير التجارة. وشدد العديد من المتحدثين من البلدان النامية على أن سرعة تأثر البلدان النامية بالصدمات الخارجية، وبخاصة التقلبات في أسعار السلع الأساسية وفي التدفقات الرأسمالية الدولية، وبعدوى الأزمات المالية، قد زادت نتيجة لتزايد التكامل العالمي. ولذلك فقد رأى هؤلاء المتحدثون أن ثمة حاجة لتوفير تمويل خارجي أنسب لأغراض التنمية، وهو تمويل ينبغي أن يُبنى على أساس أوطد وألا يُترك بالكامل للأسواق المالية الدولية.

١٠- وقد اعتبر العديد من المتحدثين أن التحليل المستقل والبالغ الأهمية الذي يجريه الأونكتاد للقضايا المتصلة بالعولمة والترابط، ومعالجته المتكاملة لقضايا التجارة والتمويل والتنمية يتسمان بقيمة عظيمة بالنسبة للبلدان الأعضاء. وبصفة عامة اعتبر الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التجارة دوراً يتمثل في إدخال البُعد الإنمائي في المفاوضات، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في صياغة جدول أعمال إيجابي وغير ذلك من الأعمال التحضيرية للمفاوضات التجارية المقبلة. وأُشير إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بعمله التحليلي بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، وبخاصة فيما يتعلق بمشاكل المنافسة غير المتكافئة، والمرونة اللازمة على مستوى السياسة العامة من أجل السعي إلى تحقيق أهداف التنمية، والوتيرة المُثلى لعملية التحرير. كما ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بمزيد من البحوث بشأن العوامل المؤثرة في انخفاض نصيب البلدان النامية من تجارة السلع الأساسية، وأن يدرس بعناية قضايا التمويل لأغراض التنمية، وضوابط رأس المال، ودور تدابير السياسة العامة المحلية في انتعاش منطقة شرق آسيا من الأزمة المالية.

٤ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٥٧ (د-٤٦)

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

١- بعد الثناء على نوعية الاستعراض العام **لتقرير ١٩٩٩** بشأن أقل البلدان نمواً وعلى صلة الأفكار الرئيسية الواردة في **تقرير ١٩٩٩** بالموضوع، والإحاطة علماً بالأسباب المقدمة لتأخيره، جرى الإعراب عن خيبة الأمل لكون كامل التقرير غير متاح لتسهيل المداولات. وجرى حث الأونكتاد على أن يمنح لإعداد الطبعات المقبلة **للتقرير** بشأن **أقل البلدان نمواً** وضعاً وموارد مماثلة لتلك التي تُمنح لتقارير الأونكتاد الرئيسية الأخرى، وطُلب إليه ضمان أن يوضَع النص النهائي **لتقرير ١٩٩٩** ويوزَّع بأسرع ما يمكن من أجل توفير أساس متين للمناقشات وللتحضيرات للأونكتاد العاشر ولمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

٢- ولوحظت أوجه الضعف الهيكلي الرئيسية التي تشكل الأساس لضعف الطاقات الإنتاجية والقدرة التنافسية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك أوجه القصور في الهياكل الأساسية المادية، وانخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية، وعدم كفاية الموارد لتلبية الحاجات الاستثمارية الرئيسية. ورئي أن عملية تحضيرية مبنيّة على المشاركة ستُلقي المزيد من الضوء على تلك المشاكل وتساعد على إيجاد حلول وعلى إعطاء قوة دافعة جديدة للالتزامات في صالح أقل البلدان نمواً.

٣- وتم تشجيع حكومات أقل البلدان نمواً على أن تقوم، مع الدعم من المجتمع الدولي، بمتابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي وأيضاً السياسة العامة لدى معالجة موضوع الاستثمار في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية ولدى خلق بيئة تمكينية للسلام والنمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أهمية الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة والمتكاملة التي تركِّز على الناس وتستند إلى النتائج. وينبغي مساعدة أقل البلدان نمواً على وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية شاملة، تستهدف منفعة جميع الناس وتستطيع أن تُنتج اقتصادات متكاملة وطنياً وإقليمياً.

٤- إن قلة الموارد لتمويل تعزيز الطاقات الإنتاجية تشكل أحد القيود الهامة التي تعيق تنمية أقل البلدان نمواً. وفي ضوء التوقعات الهزيلة للتعبئة الداخلية للموارد الإنمائية الوافية، عن طريق الإدخار المحلي وإنتاج الفوائض الكافية القابلة للتصدير، تظل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة لدعم النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن تلك التدفقات ظلّت تنخفض وأن قلة من البلدان المانحة فقط وفت بأهدافها المتفق عليها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزتها. وقد هبطت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، بالقيمة الحقيقية، بنسبة ٢٣ في المائة منذ بداية العقد. وطُلب إلى البلدان المانحة أن تزيد مستوى الدعم المالي الإجمالي لأقل البلدان نمواً وفقاً لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. ويشكل التنسيق فيما بين الجهات المانحة وكامل الملكية واعتماد سياسات محلية سليمة من جانب البلد المستفيد شروطاً ضرورية للمساعدة الفعالة والحسنة التوجيه إلى أهدافها.

٥- ويمثل عبء ديون أقل البلدان نمواً أحد العقبات الرئيسية في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الضروري السير قدماً بقوة أشد في تخفيف الديون. وجرى الترحيب بالمبادرات الحديثة العهد، بما فيها مبادرة قمة مجموعة الـ ٧ المعقودة في كولوني وتأييد إطار التعزيز من قبل الاجتماع الوزاري للجنة المؤقتة وللجنة التنمية التابعتين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي يَعِد بتعجيل حل مشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦- وإلى جانب ضرورة تحسين الطاقة الإنتاجية والتغلّب على القيود المتعلقة بجانب العرض، جرى التأكيد على ضرورة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على نحو محسَّن وبلا عائق. وجرت الدعوة إلى القيام بعمل عاجل لتحسين الفرص التصديرية لأقل البلدان نمواً والمساعدة على إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، تمت ملاحظة الاقتراحات التي قدمتها أقل البلدان نمواً إلى المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية. وجرى التسليم بأن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي ليست بعد أعضاء في هذه المنظمة هي جزء لا يتجزأ وهام من الجهود الرامية إلى عكس اتجاه التهميش الحالي لأقل البلدان نمواً في التجارة العالمية وإلى دعم جهودها المبذولة لكي تصبح مدمجة في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. وفي هذا الشأن، طُلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تعزيز جهودها لمساعدة أقل البلدان نمواً عن طريق الاضطلاع بعمل تحليلي لتسهيل وضع جدول أعمال إيجابي في المفاوضات التجارية من أجل أقل البلدان نمواً وعن طريق تقديم المساعدة التقنية لتقوية قدرتها على الدفاع عن مصالحها في المفاوضات المقبلة.

(ب) استعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

٧- جرى الترحيب بالمبادرات التي جاءت في الوقت المناسب والتي اضطلع بها الأمين العام للأونكتاد، بصفته أميناً عاماً للمؤتمر، والأمين التنفيذي للمؤتمر، لبدء العملية التحضيرية للمؤتمر، بما في ذلك إنشاء المحفل الاستشاري، والمشاورات بين الوكالات، والشروع في التحضيرات على المستوى القطري. وجرت ملاحظة النهج الذي اقترحه الأمين العام للمؤتمر، لبناء العملية التحضيرية للمؤتمر ذات

المستوى العالمي على أساس الأنشطة التحضيرية ذات المستوى القطري الشاملة والقائمة على المشاركة. ومع توجيه طلب إلى أمانة المؤتمر بمراعاة الفعالية بالقياس إلى التكاليف، جرى تشجيع الجهات المانحة التي لم تزود بعد أمانة مؤتمر الأونكتاد بالموارد اللازمة لتسهيل العملية التحضيرية، ولا سيما على المستوى القطري، أن تفعل ذلك.

٨- ويقع على عاتق الأونكتاد، باعتباره جهة الوصل لأقل البلدان نمواً في منظومة الأمم المتحدة، القيام بدور هام لضمان تحقيق رؤية شاملة للتنمية وتطور اقتصاد عالمي يوفّر الفرص للجميع. وجرى الإعراب عن الدعم المستمر لأنشطة الأونكتاد في شكل المساعدة التقنية والعمل التحليلي على السواء. وجرت دعوة خاصة لضمان تزويد مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية في الأونكتاد بالدعم اللازم والموارد الوافية لتنفيذ مهمته الهامة.

٩- وينبغي للاجتماعات والمؤتمرات العالمية القادمة ذات الصلة بالموضوع، بما فيها المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد العاشر، واستعراضات المؤتمرات العالمية الهامة، وجمعية الألفية، والبحث الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، أن تسهم في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وأن تكون مرتبطة بها. وينبغي أن ترصد أمانة المؤتمر المبادرات الأخرى الجارية والمزمع إجراؤها بشأن أقل البلدان نمواً وينبغي وضع نتائجها ذات الصلة بأقل البلدان نمواً تحت المظلة الشاملة للتحضيرات للمؤتمر بغية ضمان الاتساق والترابط والفعالية.

١٠- وينبغي لأي خطة عمل مقبلة ممكنة بخصوص أقل البلدان نمواً أن تكون مرنة بما يكفي للتكيّف مع التطورات غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي ولمواجهة التحديات التي تقابلها أقل البلدان نمواً في القرن القادم. والأمر الهام للغاية أن هناك حاجة إلى بيان الغايات والأهداف بوضوح، وأيضاً إلى التعهد بالتزامات معيّنة بخصوص الموارد وإلى تحديد معايير الأداء الضرورية التي بواسطتها يجري تقييم ما إذا كانت الغايات قد تم بلوغها في فترات زمنية محددة.

(ج) المساعدة التقنية

١١- إن تعزيز وتحسين التعاون التقني ذي الصلة بالتجارة عنصر أساسي في دعم جهود أقل البلدان نمواً للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، جرى الإعراب عن القلق إزاء الوتيرة البطيئة لتنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة. وجرى التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز وتحسين التنسيق والترابط بين الوكالات وأقل البلدان نمواً المعنية والبلدان المانحة المشاركة في تنفيذ الإطار المتكامل.

١٢- وجرى التشديد على الاستعراض والتجديد المنتظمين لموارد الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً. وجرى الترحيب بعزم الأمانة على نشر تقرير عن الأنشطة المموّلة وعن الحاجات الإضافية من الموارد للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

جيم - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الهياكل الأساسية للنقل، والتجارة والقدرة التنافسية في أفريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

):

إن مجلس التجارة والتنمية يسلِّم بما يلي:

١- إن من المشاكل الرئيسية التي تحول دون تحقيق أفريقيا للنمو والتنمية المستدامين ما يتمثل في نقص الاستثمار في الهياكل الأساسية البشرية والمادية. ويعد قطاع النقل من بين أهم عناصر الهياكل الأساسية المادية. غير أن الاستثمار

الرأسمالي في هذا القطاع قد تقلص خلال السنوات العشرين الماضية. كما أن الهياكل الأساسية القائمة قد تأثرت من جراء نقص الصيانة الناجم عن أسباب منها قلة الموارد.

٢- وفي حين أن هناك ما يستدعي زيادة مشاركة القطاع الخاص في تطوير هياكل النقل الأساسية، فإن الاستثمار الخاص لا يزال محدوداً.

٣- إن تكاليف النقل العالية نسبياً قد أضعفت على نحو خطير القدرة التنافسية للصادرات الأفريقية وأسهمت في زيادة أسعار الواردات الرئيسية، مما أثر تأثيرا سلبيا على مركز ميزان المدفوعات في البلدان الأفريقية. وقد تفاقم هذا الوضع من جراء ارتفاع مستوى مدفوعات النقد الأجنبي لتغطية تكاليف خدمات النقل التي تُعتبر عالية بصفة خاصة بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء ولا سيما البلدان غير الساحلية من بينها. ومن العوامل المساهمة في ذلك أيضاً ارتفاع تكاليف التعاملات، بما في ذلك الإجراءات الجمركية.

٤- ولقد أثر ضعف شبكات النقل الريفية تأثيرا سلبيا على التخصص وتنمية الأسواق وكذلك على قابلية السلع للتداول على المستويين الوطني والدولي. وتعكس استجابة العرض الضعيفة من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة الأفارقة إزاء إصلاحات السياسة العامة جملة أمور منها ضعف هياكل النقل الأساسية الريفية والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق.

ويرى مجلس التجارة والتنمية ما يلي:

٥- إن التمويل الخاص في مجال هياكل النقل الأساسية يوفر مصدرا جديدا مستحسنا للاستثمار. ومن شأنه أن يسهم إسهاما مفيدا في عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تحتاج إلى بيئة وطنية دولية يمكن التنبؤ بها. وإن تصورات المخاطر والحاجة إلى عوائد استثمار كافية ويمكن التنبؤ بها تحد من أنواع الأصول والمواقع التي تجتذب نحوها مثل هذه الموارد. ويمكن للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وفقاً لقواعدها وأنظمتها، أن تساعد في توفير تمويل أطول أجلا فضلا عن توفير ضمانات الائتمان من أجل تمكين البلدان من استخدام أسواق رأس المال. وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى نشر الممارسات المثلى بين المستثمرين ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية الأخرى، وبذل قصارى الجهود للتخلص من تصورات المخاطر المبالغ فيها التي تعوِّق الاستثمار الخاص في منتجات تتميز بجاذبية تجارية.

٦- ومن الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الحكومة ما يتمثل في تيسير عمل قوى السوق باعتماد منظور استراتيجي إزاء إصلاح وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك عن طريق تحديد المشاريع المربحة التي يمكن للقطاع الخاص أن يشارك فيها. كما ينبغي للسياسات الوطنية أن تواصل تحسين البيئة التنظيمية المواتية، وأن تهيئ هذه البيئة عند اللزوم، لتشجيع التمويل من قِبَل القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

٧- إلا أنه على ضوء القيود التي تحد من مشاركة القطاع الخاص في تطوير وصيانة الهياكل الأساسية، يظل للتمويل العام دور حاسم. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى مرونة في السياسات من أجل تعبئة ما يكفي من التمويل العام لتلبية متطلبات هياكل النقل الأساسية دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث حالات عجز مالي مفرط أو إلى الاضرار بالحوافز. وثمة حاجة لاعتماد مبادئ استرداد التكاليف، ولكنه يجب إيلاء الاهتمام الواجب لأية آثار معاكسة على مستخدمي خدمات النقل، وأسعار المنتجات القابلة للتداول والقدرة التنافسية. وينبغي تعزيز استرداد التكاليف من خلال اعتماد تدابير تهدف إلى خفض تكاليف تمويل الهياكل الأساسية.

٨- وثمة دور هام للمساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل الهياكل الأساسية، بما في ذلك كمحفز لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وكوسيلة لتعزيز التنمية الريفية. ولا يزال الانخفاض في مستويات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بالأرقام الحقيقية يشكل مصدر قلق، والمانحون مدعوون إلى زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا للمستويات المستهدفة

المتفق عليها دوليا. ويجب بذل جهود من أجل جعل المساعدة الإنمائية الرسمية غير مقيَّدة بشروط، ذلك لأن الممارسة المتواترة المتمثلة في تقييد المعونة بشروط في مجال تطوير الهياكل الأساسية قد تترع إلى إضعاف المنافسة الدولية في مجال التوريد وقد تزيد من التكاليف وتفضي إلى تركيب معدات غير ملائمة.

٩- وتُعتبر أعباء الديون الثقيلة وانخفاض مستوى حصائل الصادرات نتيجة لهبوط أسعار السلع الأساسية من العوامل الخارجية الهامة التي تحد من قدرة الحكومات الوطنية على تعبئة ما يكفي من رأس المال لأغراض الاستثمارات التي توجد حاجة ماسة إليها في قطاع النقل. وتدل المبادرة المعززة حديثاً لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون، وهي المبادرة الناشئة عن مؤتمر القمة المعقود في كولون، على الحاجة لتخفيف أعباء الديون بطريقة أسرع وأعمق من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على الاستثمار في مجال تطوير الهياكل الأساسية البشرية والمادية. كما يلزم بالقدر نفسه تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق لصالح المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان الأفريقية، وذلك من أجل توليد الدخل اللازم للاستثمار.

١٠- وقد سلَّمت البلدان الأفريقية منذ أمد بعيد بالدور الحيوي الذي يؤديه التعاون والتكامل الإقليميان في تيسير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، وتحقيق وفورات الحجم. ولهذا التعاون والتكامل أهمية خاصة بالنسبة لتحقيق تكامل المصالح بين البلدان الساحلية وغير الساحلية. ومن التدابير العملية لتيسير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال تطوير هياكل النقل الأساسية في أفريقيا ما يشمل التقارب الاستراتيجي للتدابير التنظيمية، والتنسيق الفعال عبر الحدود. والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف مدعوة لزيادة حصتها في تمويل المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية.

١١- ويرحب مجلس التجارة والتنمية بالدراسة الهامة والشديدة الوضوح التي أجرتها أمانة الأونكتاد بشأن الهياكل الأساسية للنقل والتجارة والقدرة التنافسية في أفريقيا، ويشجع الأمانة على أن تواصل، في نطاق ولايتها تحليلها للمشاكل الإنمائية التي تواجه البلدان الأفريقية، فضلاً عما تضطلع به من أنشطة تعاون تقني بهدف تخفيض تكاليف التعاملات، مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع والنظام الآلي للبيانات الجمركية، كمساهمة من الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

دال - الاجراءات التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية الأخرى

١- العملية التحضيرية للدورة العاشرة للمؤتمر: إنشاء اللجنة الجامعة (البند ٢ من جدول الأعمال)

١- قرر المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أن ينشئ لجنة جامعة يكون باب العضوية فيها مفتوحاً ويرأسها رئيس المجلس، من أجل إعداد النص الموضوعي السابق للمؤتمر لإحالته إلى المؤتمر والنظر في أية مسألة أخرى ذات صلة بالموضوع ترى أنها ضرورية بوصفها جزءاً من العملية التحضيرية للمؤتمر.

٢- وأحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بأن اللجنة الجامعة قد وضعت لنفسها جدولاً زمنياً للعمل بهدف تقديم تقرير إلى المجلس في دورته التنفيذية الثالثة والعشرين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٢- أنشطة التعاون التقني (البند ٦ من جدول الأعمال)

٣- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٠٧ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، باستعراض الأمانة لأنشطة التعاون التقني (TD/B/46/3 و Add.1-2) وبالتقرير الشفوي الذي قدمته رئيسة الفرقة العاملة المعنية بالخطة

المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، وبوجوب أن تقوم اللجنة الجامعة باستئناف قضايا التعاون التقني التي لم تجد الفرقة العاملة حلاً لها.

٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٠٧ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بتقرير الأمانة عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني (TD/B/46/5)[(١)]

٣- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٧ من جدول الأعمال)

٥- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٠٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بتقرير اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والانمائية (TD/B/46/6)، وأيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الجزء الثاني من التقرير، وقرر أن يحيل التقرير، مع التقرير المرحلي الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/46/7)، إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

٦- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٠٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها الثانية والثلاثين (A/54/17).

٤- مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٧- نتيجة لسلسلة من المشاورات غير الرسمية التي كلف مجلس التجارة والتنمية بإجرائها بشأن استعراض عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، اتفق المجلس، في جلسته العام ٩٠٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على المبادئ التالية:

(أ) أن يبقى مركز كلا الفريقين على حاله، وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٧/٣٠٧ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ وقراري الجمعية العامة ٦٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و١٨٢/٥٢ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛

(ب) ينبغي، لإشراك أكبر عدد من غير الأعضاء في مناقشات كلا الفريقين، تشجيع جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد على زيادة مشاركتها في عمل كلا الفريقين؛ ومن شأن تحسين المشاركة أن يساهم أيضاً في تحسين عمل كلا الفريقين؛

(١) طبقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، سيرفق بهذا التقرير سرد لمناقشة المجلس لموضوع مساعدة الشعب الفلسطيني (انظر المرفق الثاني).

(ج) ينبغي أن يوضع برنامج عمل كلا الفريقين تحت رعاية اللجنة المختصة. ومن شأن ذلك أن يتيح للدول الأعضاء في الأونكتاد توجيه عمل كلا الفريقين وتحديد نطاقه. ومن شأن هذا الترتيب أن يتيح أيضاً للدول الأعضاء في الأونكتاد أن تراقب على نحو أفضل سير العمل الفعلي لهاتين الهيئتين. أما بشأن عناصر برنامج العمل والإطار الزمني اللازم للنظر فيها، فينبغي أن يقترحهما الأعضاء الخبراء في كل من الفريقين وأن يقدما إلى اللجنة المعنية لتتخذ قراراً نهائياً بشأنهما، دون المساس بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل الممارسات التجارية التقييدية. ويمكن أن تكون خطة العمل المقترحة برنامجاً متعدد السنوات بحيث يتسنى التخطيط للعمل والموافقة عليه مسبقاً.

٨- ويُقترح أن يطلب المجلس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بخصوص فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ) والجمعية العامة (بخصوص فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة) الموافقة على البند (ج) أعلاه.

ثانياً - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف- افتتاح الدورة

١- افتتح السيد شاك مون سي (سنغافورة)، رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته، الدورة السادسة والأربعين للمجلس في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

باء - انتخاب أعضاء المكتب[٢]

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٢- انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٩٠٥، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، السيد فيليب بوتي (فرنسا) رئيساً للمجلس لدورته السادسة والأربعين.

٣- واستكمال المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، انتخاب أعضاء المكتب لولاية تستمر طول دورته السادسة والأربعين بانتخاب عشرة نواب للرئيس والمقرر. وبناء على ذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون هم التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد فيليب بيتي (فرنسا)

نواب الرئيس: السيدة فايزة أبو النجا (مصر)

السيد منير أكرم (باكستان)

السيد كريت غارنجانا غونشورم (تايلند)

السيد كواشي هاراغوشي (اليابان)

السيد والتر ليفالتر (ألمانيا)

السيد جورج موس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد غوسي بيتريسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

السيد كاميلو ريس - رودريغيز (كولومبيا)

السيد رونالد سابوريو سوتو (كوستاريكا)

(٢) انتخب أعضاء المكتب لتولي مهام منصبهم لمدة عام يبدأ مع الدورة السادسة والأربعين للمجلس.

السيد فاسيلي سيدوروف (الاتحاد الروسي)

٤- ووفقاً للممارسة المتبعة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وأيضاً رئيسا لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في عمل المكتب.

جيم - تنظيم عمل الدورة

(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

٥- أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت المشروع للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/46/1 و Corr.1. (للاطلاع على جدول الأعمال بصيغته المعتمدة، انظر المرفق الأول أدناه).

٦- وفي الجلسة ذاتها، ووفقاً لتنظيم عمل الدورة الوارد في الوثيقة TD/B/46/1، أنشأ المجلس لجنتين للدورة للنظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقرير عنها على النحو التالي:

البند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً واستعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

٧- وانتُخب الشخصان الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد والتر ليفالتر (ألمانيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد موسي ديليليني (إثيوبيا)

٨- وانتخب الشخصان الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد أدولفي ناهايو (بوروندي)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة إنغريد موليستاد (النرويج)

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

٩- اعتمد المجلس في جلسته العامة (الختامية) ٩٠٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين يحضرون الدورة السادسة والأربعين (TD/B/46/13).

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للمجلس

(البند ١(د) من جدول الأعمال)

١٠- قرر المجلس أن يقوم الأمين العام للأونكتاد، وفقاً للممارسة المتبعة، بوضع مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة السابعة والأربعين للمجلس في ضوء النتائج التي يسفر عنها الأونكتاد العاشر وأن يعرضه على المكتب في مشاورات شهرية مناسبة يجريها رئيس المجلس.

واو - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ٨ (أ) من جدول الأعمال)

١١- أقر المجلس، في جلسته العامة ٩٠٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد عن الجزء المتبقي من عام ١٩٩٩ ولغاية الأونكتاد العاشر في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وكذلك جدولاً زمنياً ارشادياً عن الجزء المتبقي من عام ٢٠٠٠ (TD/B/46/CRP.1).

زاي – الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ٨(ب) من جدول الأعمال)

١٢- وأُبلغ المجلس، في نفس الجلسة، بأنه لا تترتب على الإجراءات المتخذة في الدورة السادسة والأربعين للمجلس أية آثار مالية إضافية في الميزانية البرنامجية الراهنة.

حاء – اعتماد التقرير

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٣- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٠٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بتقريري اللجنة الأولى للدورة (TD/B/46/SC.1/L.1 و Add.1 و L.3) واللجنة الثانية للدورة (TD/B/46/SC.2/L.1 و Add.1) وقرر إدماجهما في التقرير النهائي للمجلس عن دورته السادسة والأربعين.

١٤- وفي الجلسة ذاتها، أحاط المجلس علماً بالموجز الذي قدمه الرئيس عن البند ٣ من جدول الأعمال (TD/B/46/L.2) واعتمد مشروع التقرير عن أعمال دورته السادسة والأربعين (TD/B/46/L.1 و Add.1)، رهناً بما قد تود الوفود إدخاله من تعديلات على خلاصات بياناتها. وأذن المجلس أيضاً للمقرر بأن يستكمل التقرير النهائي حسب الاقتضاء، وأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بإعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للمجلس

٢- العملية التحضيرية للدورة العاشرة للمؤتمر

- إنشاء اللجنة الجامعة

٣- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: التجارة والنمو والتمويل الخارجي في البلدان النامية

٤- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً واستعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

٥- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

٦- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

(ب) النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٧- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثاني والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٨- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٩- مسائل أخرى

١٠- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

المناقشة في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٦(ب) من جدول الأعمال: التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس لنظره في هذا البند:

"تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني" (TD/B/46/5).

٢- قدم ، تقرير أمانة الأونكتاد عن هذا البند (TD/B/46/5) فقال إن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني، التي وُضعت بالتعاون الوثيق مع فلسطين، أصبحت مصدر دعم تقني ملموس وموثوق من حيث تشجيع التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني. وأضاف أن استعراض برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية المقدمة للشعب الفلسطيني يُعرض في السياق التجريبي والموضوعي الذي يعمل فيه البرنامج. وقد قدمت الأمانة أيضاً عرضاً موجزاً مستوفى لمؤشرات التجارة الرئيسية، أكد وجود تسارع في النزعة إلى التدهور التي كانت قد بدأت في الثمانينات. وهذا يعني اختلالاً خطيراً في التوازن يحتاج إلى عناية شديدة في مجال السياسات العامة وفي المجال التقني.

٣- وعلى الرغم من تحديات إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، شهدت الأعوام الأخيرة تطورات هامة في القطاعات التي تعالجها أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية. وكانت مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني تهدف إلى دعم التنمية المؤسسية الفلسطينية والمساعدة على خلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص. وفي منتصف عام ١٩٩٩ استطاعت الأمانة أن تحصل على قرابة ٣٠ في المائة من الأموال اللازمة لأنشطة المساعدة التقنية قيد التنفيذ أو المقترح تنفيذها. كما وفرت الأمانة الخدمات الاستشارية و/أو التدريب في ثمانية مجالات ورد تفصيلها في التقرير، وتم تمويل الأنشطة كلياً أو جزئياً من خلال الميزانية العادية ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومن مصدر ثنائي. وفي تلك الأثناء وُفّرت المساعدة التقنية أيضاً في ستة مجالات أخرى، ولو أنه لا يزال يتعين تعبئة الموارد لتمويل المشاريع. وبهذا الخصوص تلقت الأمانة مؤخراً مؤشرات تدل على أنها على وشك تلقي تمويل من خارج الميزانية من عدة دول أعضاء في الأونكتاد بعض من أنشطة التعاون التقني غير الممولة. وستتعزز أيضاً عن قريب وظائف الدعم المركزي في الأمانة من خلال التمويل من خارج الميزانية لخبير مساعد للمساعدة على تقديم المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية. ولا تزال الجهود متواصلة لتعبئة التمويل من خارج الميزانية من المانحين الثنائيين ومن منظمات التمويل الإقليمية العربية. والأونكتاد ممتن للدعم السخي لمساعدته التقنية في هذا المجال، المقدم أو المزمع تقديمه من حكومات كل من إيطاليا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا، وكذلك للتمويل الجاري الموفر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤- واسترسل قائلاً إن أنشطة الأونكتاد في مجال تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني منسقة على نحو وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ولو أن التنسيق فيما بين الوكالات ما زال يحتاج إلى تحسين. وظل نطاق الأنشطة المبرمجة كما هو على مدى فترة السنتين، وخُصصت وظيفة شاغرة لمنسق خاص لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، كما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠.

٥- وساعدت مؤخراً المؤشرات المتاحة على تقديم تقييم أولي لتأثير البرامج، وكشفت عن عدد من العوامل التي يمكن الاستشهاد بها للبرهنة على أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد والطلب هي هذه المساعدة، وكذلك أوجه

القصور التي يحتاج الأمر إلى تداركها. وستواصل الأمانة وستُكثف مساعدتها للشعب على مدى فترة السنتين المقبلة، داعمة فلسطين التي ظهرت كجهة فاعلة متميزة في المنطقة وفي المحافل الاقتصادية العالمية، ومشجعة للاقتصاد الفلسطيني على الاندماج على المستويين الإقليمي والعالمي.

٦- وقال ممثل فلسطين إن الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني ظلت تتدهور بسبب الهيمنة الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، التي وُضعت موضع التطبيق العملي بطرق مختلفة. وقد جاء ذلك بعد عقود طويلة من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتردي المنتظم للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. وأضاف قائلاً إن تقرير الأمانة أكد تسارع التدهور في التجارة الذي كان قد بدأ في الثمانينات، ولاحظ أن هذه المشاكل المزمنة والتي بدأت أثناء الاحتلال الإسرائيلي، بلغت، منذ عام ١٩٩٦، مستويات حرجة. وقد أكد التقرير أيضاً سمة مخيبة للآمال من سمات التجارة الفلسطينية، ألا وهي تباطؤ نمو الصادرات وتزايد تحويل وجهتها إلى إسرائيل.

٧- وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي لها صلة بإقامة السلطة الفلسطينية، تأثرت الأنشطة الاقتصادية سلباً بتدني الأوضاع المعيشية الذي طال أمده، وبارتفاع البطالة وعمليات إقفال الحدود، مما أدى إلى عزل جغرافي داخلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. والوضع الاقتصادي الراهن في الأراضي الفلسطينية يؤكد مرة أخرى أن الاحتلال الإسرائيلي سبب رئيسي في رداءة الأوضاع الاقتصادية وتدهورها في الأراضي. وتلك هي النتيجة المنطقية للاحتلال الأجنبي، سواء كان في فلسطين أو في أي مكان آخر في العالم.

٨- واسترسل قائلاً إن تقرير الأمانة وثيقة هامة تعطي صورة واقعية عن الصعوبات الاقتصادية والقيود السياسية الصارمة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وإن كانت هذه الصورة قد عُرضت بطريقة مهذبة. فالشعب الفلسطيني لا يزال يعاني من الاحتلال الإسرائيلي ومن سياساته القاسية على الرغم من المفاوضات التي ما زالت تراوح مكانها والتي لم تبدأ بعد في معالجة أهم المسائل. وطالما استمر الاحتلال الإسرائيلي بأي شكل من الأشكال، إما مباشرة أو من خلال إبقاء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، لا أمل في تحسن الوضع الاقتصادي بشكل مستدام أو في نمو الاقتصاد الفلسطيني وتنميته. ولهذه الأسباب فإن فلسطين تعلق قدراً كبيراً من الأهمية على المساعدة التي تقدمها أمانة الأونكتاد، وترى أن الأمر سيظل يحتاج إلى تلك المساعدة إلى أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي ويتمكن الشعب الفلسطيني من تولي أموره بنفسه، بعيداً عن كافة أشكال الهيمنة أو السيطرة الأجنبية. وفي الختام شكر أمانة الأونكتاد على جميع مشاريعها لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. وأعرب عن أمله في أن تتواصل الجهود إلى أن يحقق الشعب الفلسطيني أهدافه الوطنية المتمثلة في التحرير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

٩- وقالت ممثلة ، متحدثة باسم ، إن التحول في التركيز في برامج الأمانة من البحث والتحليل إلى التعاون التقني بداية من عام ١٩٩٥ يعتبر تطوراً إيجابياً. وأضافت أن الجهود المبذولة قد استندت إلى المبادئ التوجيهية الواسعة الأساس الموفرة للأمانة وإلى الإطار التحليلي ذي الصلة بذلك. والصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني باستمرار وما لها من مضاعفات اقتصادية تجعل من الضروري أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لتحسين الوضع ولدعم جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى إقامة بيئة اقتصادية مفضية إلى النمو والتنمية. وبهذا الخصوص، من الضروري توسيع نطاق برنامج مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني لكي يستجيب لاحتياجات السلطة الفلسطينية.

١٠- ومع أن تقرير الأمانة يشهد على الجهود المبذولة من السلطة الفلسطينية في مجالات عديدة، بما في ذلك في الأطر المؤسسية وتطوير الهياكل الأساسية واتفاقات التجارة، ما زال الأمر يحتاج إلى فعل الكثير. وعلى الرغم من التحسن

الطفيف في مؤشرات عام ١٩٩٨ ظل الاقتصاد الفلسطيني يواجه تحديات عديدة، أهمها كثرة المشاريع الصناعية الصغيرة، وضآلة الاستثمار المنتج في القطاع الخاص، وانخفاض معدلات الادخار، والقيود المفروضة على تنقل السلع والعمالة. وبالإضافة إلى ذلك زاد استمرار وحجم عجز الميزان التجاري، الذي كان قد ارتفع بنسبة زُهاء ٣٠٠ في المائة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨، من إثقال كاهل الاقتصاد الفلسطيني الناشئ. ويحتاج الأمر إلى اتخاذ عدة تدابير لمعالجة هذه المشاكل، بما في ذلك إدخال سياسات جديدة لتشجيع الاستثمار والادخار، وتنويع الاقتصاد، وتشجيع التصدير وتطوير التكنولوجيا.

١١- ومضت قائلة إن برنامج الأونكتاد للتعاون التقني لصالح الشعب الفلسطيني قيّم للغاية بالنسبة للسلطة الفلسطينية. غير أن نسبة ٣١ في المائة فقط من الميزانية اللازمة متاحة، ودعت المجتمع الدولي إلى تمويل البرنامج بسرعة، مضيفة أنه على الأونكتاد، تحقيقاً لهذه الغاية، أن يُكثف جهوده فيما يتصل بالتنسيق بين المانحين. وفي الختام رحبت بعزم الأمانة على تعيين منسق لبرنامج المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني قبل نهاية العام. وقد كان البرنامج يُنفذ بنصف الموارد من الموظفين المقررة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، والتي نص عليها قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠. واختتمت قائلة إن المجموعة الأفريقية تأمل أن يتم تعيين المنسق كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لتمكين الأمانة من الاستجابة لاحتياجات الشعب الفلسطيني.

١٢- وقال ممثل **إسرائيل** إن حكومته تعتبر تحسين الوضع الاقتصادي في مناطق السلطة الفلسطينية هدفاً هاماً، ذلك أن الاقتصاديين الإسرائيلي والفلسطيني مترابطان على نحو وثيق. وتحقيق ارتفاع في مستوى عيش الفلسطينيين إنما هو هدفٌ هام لتحقيق علاقات حسن الجوار بين الشعبين. ولقد بذلت إسرائيل جُهداً كبيراً لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وعملت على مسارين رئيسيين هما العمالة وتطوير القطاع الخاص. وحالياً يعمل أكثر من٦٠ ٠٠٠ فلسطيني في إسرائيل برخصة عمل، ونتيجة لذلك انخفضت البطالة في صفوف الفلسطينيين. وبُذلت جهود عديدة لتشجيع القطاع الخاص الفلسطيني عن طريق تشجيع الاستثمار، ومساعدة رجال الأعمال، والمساهمة في إنشاء المناطق الصناعية.

١٣- وعلى مدى الـ ٤١ عاماً الماضية كان مركز إسرائيل للتعاون لأغراض التنمية قد ساعد مختلف الشعوب من خلال التدريب التقني ونقل التكنولوجيا، ومن الطبيعي تماماً أن يوضع التركيز على التعاون مع السلطة الفلسطينية. ووفقاً لذلك تلقى بالفعل زهاء ٢ ٤٠٠ طالب فلسطيني تدريباً في الأعوام القليلة الماضية من هذا المركز، وذلك في مجالات شملت الصحة والعمل والزراعة وتطوير المشاريع. وفي الختام أعاد تأكيد دعم إسرائيل للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد للفلسطينيين، طالما ظلت هذه الأنشطة تتمشى مع الاتفاقات الثنائية الإسرائيلية - الفلسطينية. وأعرب عن أمله في أن يتسنى لإسرائيل في المستقبل القريب التعاون مع الأونكتاد في برامج التعاون التقني لصالح الفلسطينيين والمنطقة ككل.

١٤- وقال ممثل ، متحدثاً باسم ، إن المجموعة الآسيوية كانت في مقدمة المبادرة الرامية إلى إقامة برنامج الأمانة لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، الذي بدأ في الأونكتاد السادس. ولا تزال المجموعة الآسيوية ملتزمة بمؤازرة هذا البرنامج، على مستوى الموارد التي حددتها الجمعية العامة. ولقد تابعت المجموعة الآسيوية عن كثب برنامج العمل الذي تطور فتحول من التحليل والبحث إلى مجموعة واسعة شاملة من برامج المساعدة التقنية التي تستجيب لاحتياجات فلسطين. وهذا البرنامج مثال جيد للطريقة التي استطاع بها الأونكتاد أن يجمع بين قُدراته التحليلية وموارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية التي هي محدودة وإن كانت موزعة توزيعاً جيداً، وذلك لتقديم المساعدة التقنية الملائمة وفي الوقت المناسب للبلدان النامية.

١٥- وفي حين أن التعاون التقني في طليعة أولويات البرنامج إلا أنه من المفيد كون الأمانة لم تتخل عن هدفها الأصلي المتمثل في استكمال أداء الاقتصاد والتجارة الفلسطينيين الحديث. ولئن أفضت التطورات الأخيرة إلى بعض المنافع الهامة بالنسبة لإعادة تشكيل الاقتصاد الفلسطيني في الأجل الطويل، إلا أن الضائقة الاقتصادية والبطالة والفقر والتأزم التجاري واختلال التوازن الهيكلي ظلت كلها على مستويات مرتفعة بل وحتى على مستويات مريعة في بعض الحالات.

١٦- وكان تقرير الأمانة قد أعطى فكرة إجمالية مفيدة عن توافق الآراء الدولي الناشئ بشأن أداء فلسطين في إدارة اقتصادها الوطني. وتزايد تنويع مصادر الواردات سوف يساعد فلسطين بالتأكيد على الاندماج مجدداً في الاقتصادين الإقليمي والعالمي بعد عقود من الاحتلال والعُزلة. وتركُز الصادرات على سوق واحدة وبُطء نموها يشيران إلى اتجاهات لا يمكن مؤازرتها في خلفية عجز تجاري ازداد بثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٩٠.

١٧- غير أن فلسطين بدأت تُعالج أوجه القصور في مجال السياسات العامة والعوائق التقنية بجدية قصد تدارك أوجه اختلال التوازن في التجارة وتشجيع وصول الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق، وجلب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا، وتعزيز مركزها التجاري والاقتصادي على المستويات الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وبهذا الخصوص تؤيد المجموعة الآسيوية تأييداً كاملاً جهود فلسطين الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٨- وللمجتمع الدولي مسؤولية متواصلة فيما يتعلق بقضية فلسطين التي ما انفكت تشغل بال الأمم المتحدة منذ نشأتها. وللأونكتاد بهذا الصدد دور خاص يلعبه. وفلسطين قد أفادت من أفضل ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية، ويجب أن تظل تحصل على هذا الدعم القيِّم في السنوات الحاسمة في عملية بناء الأمة التي تنتظرها. وأخيراً فإن أمانة الأونكتاد قد فعلت الكثير، في برنامجها للمساعدة التقنية، وذلك بموارد ميزانية محدودة، ويجب أن تتلقى المزيد من التمويل من المانحين، سواء كانوا مانحين ثنائيين أو متعددي الأطراف، لتأمين استمرارية دور الأونكتاد الخاص في قطاعات التجارة والمالية والاستثمار وما اتصل بذلك من خدمات.

١٩- وهنأ ممثل الأمانة على جودة ما تقوم به من عمل، كما ينعكس ذلك في تقريرها، وكذلك على مساعدتها للشعب الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً. وقد أظهرت الأمانة بُعد رؤية كبير فيما يتعلق بأنشطة المساعدة المقبلة المقترحة للأعوام القادمة. فسيكون من الأهمية بمكان في المستقبل أن تزيد الأمانة تنسيق جهودها في مجال التجارة والتعاون مع المصادر المتعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة النشطة في المنطقة. ويجب الحفاظ على الشفافية الكاملة في عمل الأمانة، كما كان ذلك الحال بالنسبة للبند قيد النظر. كما أن الأمر يحتاج إلى تقديم التقارير بانتظام لرصد جهود التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى عن كثب، وكذلك مع الخبراء والمنظمات غير الحكومية في الميدان، قصد تفادي الازدواجية في العمل والمشاريع. واختتم قائلاً إن الوفد السويسري يُلح كذلك على الأهمية الحاسمة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢٠- وقال ممثل إن التحول في تركيز برنامج الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني من البحث والتحليل إلى التعاون التقني يُعد خطوة إيجابية. فمنذ عام ١٩٩٥ يستهدف برنامج التعاون التقني قطاعي التجارة والخدمات من خلال بعثاته الاستشارية والتدريب والحلقات التدريبية استجابة لمختلف الطلبات الواردة من عدة وزارات من وزارات السلطة الفلسطينية.

٢١- ولقد عملت السلطة الفلسطينية بجد لإقامة بيئة اقتصادية تُيسر تنفيذ خُطط التنمية. والأهم بهذا الخصوص قد كان إقامة سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية مستقلتين. وقد أدركت السلطة الفلسطينية أيضاً أهمية التأكيد على الهياكل

الأساسية، كما تشهد بذلك خطة التنمية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ التي خصصت نسبة ٤٨ في المائة من الاستثمارات الرأسمالية للهياكل الأساسية، بما في ذلك القطاعات الحيوية مثل النقل والصحة والطاقة.

٢٢- وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية على مدى الأعوام العدة الماضية بمساعدة المانحين، ما زال الأمر يحتاج إلى فعل الكثير. فنظراً لقلة الموارد لم يتمكن الأونكتاد من تنفيذ عدة مشاريع. ودعا الممثل البلدان المانحة والدول الأعضاء في الأونكتاد إلى زيادة دعمها لبرنامج التعاون التقني لصالح الشعب الفلسطيني لتمكين فلسطين من أن تكون نشطة في المحافل الدولية والإقليمية. وهذا هامٌ بشكل خاص نظراً لكون فلسطين كانت قد أعلنت رسمياً، في اجتماع مجموعة الـ ٧٧ والصين بمراكش، عن نيتها طلب التمتع بمركز المراقب في منظمة التجارة العالمية، بصفتها منطقة جمركية مستقلة.

٢٣- وأعرب عن أمله في أن تُملأ وظيفة المُنسق الخاص لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني الشاغرة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والذي أكد على الحاجة إلى مُنسق وموظف آخر. ورحب أيضاً بقرار هولندا تمويل خبير مُساعدٍ للبرنامج. وفي الختام أكد على أهمية قيام سلام عادلٍ وشاملٍ في الشرق الأوسط من أجل تنمية ورفاه شعوب المنطقة. وقال إن الدول العربية تعتبر السلم خياراً استراتيجياً.